

التيار الوطني الحر يفتح جبهة ضد مجلس القضاء الأعلى اللبناني

التشكيلات القضائية تهدد التوافق المش بين عون وبري



طلوحات التيار العوني تثير بري

وفي محاولة لتبرير موقفها شددت وزيرة العدل في حديث تلفزيوني، أن لا أحد يستطيع أن يمارس ضغوطا عليها بموضوع التشكيلات القضائية، وأن مجلس القضاء الأعلى يعلم هذا الأمر جيدا، مع الاحترام الكامل للقانون، والحرص على استقلالية القضاء، معتبرة أن "وزير العدل ليس صندوق بريد ومن واجبه أن يقوم بالإطلاع والتدقيق وإبداء الملاحظات، والبعض يظن أن ذلك تدخل سياسي، ولكنه بطبيعة الحال باب للتحسين".

وقالت نجم "لم ولن نتدخل بتاتا بموضوع الأسماء، وأنا لست بمواجهة مع مجلس القضاء الأعلى، ولكن يجب الذهاب إلى أبعد من هذا الأمر، ومجلس القضاء هو من يضع الأسماء والملاحظة التي يرتبطها بالمعايير الموضوعية".

يقول كثيرون أنه أشبه بهدنة ستنتهي متى استتسع الطرفان بمرور "العاصفة". ويشير المحللون إلى أن عون وتياره يخوضان معركة التشكيلات القضائية بمفردهما، حيث أنه ليس من المتوقع أن يدعمهما الحليف الأساسي حزب الله الذي يحاول عدم استفزاز الحراك، والتسويق لصورة الطرف الراجب في الإصلاح، وبالتالي فإن إمكانية نجاحهما في مسعى الإطاحة بتلك التشكيلات مشكوكا فيه على نحو بعيد.

وبحسب مصادر مقربة من رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود فإن الأخير لا ينوي إجراء أي تعديل على التشكيلات، وهو يلاقي دعما في ذلك من معظم أعضاء المجلس، وعلى ضوء ذلك فإنه لا خيار أمام الوزارة كلود نجم سوى التوقيع عليها، وإلا فإنها ستجد نفسها في صلب معركة خاسرة.

التوافق مع حلفائه من داخل 8 آذار وفي مقدمتهم رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي أبدى امتعاضا من رد التشكيلات القضائية إلى مجلس القضاء الأعلى. وذكر مصادر مطلعة أن بري ينظر باحترار شديد لرد وزيرة العدل. ونقل عنه زواره أن ما حصل يسبب إلى صورة الحكومة التي تواجه صعوبات كبرى في إقناع الداخل والخارج بها.

ولطالما اتسمت العلاقة بين التيار الوطني الحر ورئيس مجلس النواب الذي يتولى أيضا قيادة حركة أمل بالتوتر رغم أنهما ينضويان ضمن نفس الحلف، وحصلت على مدار السنوات الأخيرة العديد من المناوشات بينهما لم تفلح تدخلات حليفهما حزب الله في احتوائها أو ضبطها، بيد أن اندلاع الاحتجاجات في أكتوبر الماضي أجبر الجانبين على الدخول في توافق هش،

الجديدة التي تهم 550 موقعا قضائيا، وجماعت النقاشات على وقع الحراك الشعبي الذي كانت أحد مطالبه البارزة هو قضاء مستقل بعيد عن التسييس. ومع بلوغ نشطاء الحراك إلى مسامعهم تحفظات التيار الوطني الحر وخطوة وزيرة العدل برد التشكيلات القضائية سارعوا إلى مقرر المجلس الأعلى للقضاء مطالبين رئيسه وأعضاء بعدم الخضوع لأي ضغوط من أي طرف والإبقاء على التعديلات القائمة.

ويقول محللون إن مسلك الفريق الرئاسي يهدف ليس فقط بزيادة حالة الغضب الشعبي بل وأيضا

رئاسة الجمهورية اللبنانية ومن خلفها التيار الوطني الحر يضعان فيتو على التشكيلات القضائية التي طرحها مجلس القضاء الأعلى، حيث يعتبران أن ما جاء فيها من شأنه أن يقلص حضورهما داخل السلطة القضائية، والسؤال الذي يطرح نفسه هل باستطاعتها المضي قدما في هذا الموقف في ظل استنفار الحراك وتحفظات الحلفاء.

بيروت - عاد ملف التعيينات القضائية ليتصدر المشهد في لبنان وسط مخاوف من إقدام فريق رئيس الجمهورية ميشال عون على نسف التشكيلات التي عمل عليها مجلس القضاء الأعلى طيلة شهرين، وطرحها قبل أيام على وزيرة العدل ماري كلود نجم.

ويعد هذا الملف أحد أهم الاختبارات للعهد في ما بعد انتفاضة 17 أكتوبر، ولئن يبدي كل من حزب الله وحركة أمل عدم اعتراض على التشكيلات التي طرحها المجلس الأعلى للقضاء برئاسة القاضي سهيل عبود فإن رئاسة الجمهورية ومن خلفها التيار الوطني الحر أظهرتا تحفظات حيالها، حيث اعتبرتا أن التحويرات الجديدة تستهدف الفريق الرئاسي حصرا، وأنها تحاول تحجيم نفوذ داخل السلطة الثالثة.

ويرجح سياسيون وقضاة أن يكون هذا الفريق مارس ضغوطا على وزيرة العدل التي فاجأت الأربيعاء المجلس القضائي ببرد التشكيلات مبدية جملة من الملاحظات عليها وهي: الحضور الطائفي الطاغى على حساب باقي المعايير، وتوزيع القضاة التي لم يراع فيها مبدأ الشمولية على الأخص في النيابة العامة ودوائر التحقيق، وعدم خضوع التعيينات في صلب القضاء العسكري للصيغة القانونية المعمول بها.

ويثير هذا الأمر قلق العديد من القوى السياسية والحراك الشعبي من تعرض مجلس القضاء الأعلى لضغوط لتعديل القائمة المقترحة والتي تتطلب توقيع وزيرة العدل ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، لتصبح نافذة.

واعتبرت عضو كتلة المستقبل النائب ديمى الجمالي في تغريدة لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الخسيس أن "قرار وزيرة العدل ماري كلود نجم برد

التشكيلات القضائية أمام تحدي التسييس

وزير العدل ليس صندوق بريد ومن واجبه أن يبدي الملاحظات



ماري كلود نجم
وزيرة العدل



ديما الجمالي
نائب عن كتلة المستقبل

قرار وزيرة العدل كشف الصراع بين الشعب والحناج السلطوي

غانتس يعجز عن إقناع المعارضة بتشكيل حكومة مدعومة عربيا

القدس - يبحث زعيم تحالف أزرق أبيض بيني غانتس عن سبل جديدة لقطع الطريق عن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتانياهو لتشكيل حكومة، بعد أن عجز عن إقناع الأحزاب الإسرائيلية المعارضة بجدوى التعاون مع القائمة العربية المشتركة (15 مقعدا في الكنيست) لتحقيق هذا الهدف، واقتناص فرصة تاريخية لتولي قيادة الائتلاف الحكومي المقبل.

وكشفت صحيفة هارتس، والخسيس أن "قيادة أزرق أبيض تعترض تغيير الاستراتيجية، في ظل إيراها بأنه من الصعوبة بمكان أن تتمكن من تجديد أغلبية في الكنيست لحكومة أقلية بدعم القائمة المشتركة".

ورجحت الصحيفة أن يتراجع غانتس عن جهوده لتشكيل ائتلاف حكومي، وأن يركز على محاولة استبدال رئيس الكنيست، يولي إيلشتاين، واختيار عضو كنيست من كتلته، ووفق خطته فإن تعيين رئيس جديد للكنيست وتشكيل جبهة برلمانية عريضة سيمكّن من سن قانون يمنع نتانياهو من الترشح لرئاسة الوزراء، في ظل قضايا الفساد التي تلاحقه والذي سيتم النظر فيها خلال أيام.

وفي غياب أي ضوء أخضر من دمشق لزيارة سوريا، تعد اللجنة تقاريرها مستندة إلى إفسادات ضحايا وشهود على انتهاكات لحقوق الإنسان. ولا يتقاضى أعضاء اللجنة الثلاثة أي راتب. وهم يحظون بمساعدة فريق من ثلاثين خبيرا ومحللا يتابعون الوضع في سوريا بشكل متواصل.

وقالت كونيغ أوبزيد عن المحققين "لا أدري كيف يتمكنون من القيام بذلك، فهم يعملون ليل نهار".

والمعارضة لصالح حكومة يشكها، كما اجتمع ممثلون من "أزرق أبيض"، الأربيعاء، مع قادة الأحزاب العربية الأربعة المشكلة للقائمة.

ولدى "أزرق أبيض" و"إسرائيل بيتنا" و"العمل-غيشر-ميرتس" 47 مقعدا بالكنيست، وهو ما يجعل غانتس بحاجة إلى أصوات النواب العرب.

وينبغي على أي حكومة أن تحصل على ثقة 61 عضوا على الأقل بالكنيست.

والمعارضة بالتعاون مع النواب العرب لا تنحصر فقط في إسرائيل بيتنا، أو غيشر بل ومن داخل تحالف أزرق أبيض أيضا نفسه.

ولم تعلن الأحزاب العربية، حتى الآن، موافقتها على دعم حكومة يشكها غانتس. في المقابل جدد حزب إسرائيل بيتنا رفضه المطلق للتعاون مع النواب العرب كذلك حزب "غيشر" حيث أعلنت زعيمته أولى ليفي أكسيس، رفضها تشكيل حكومة مدعومة من القائمة المشتركة، وغيشر، هو جزء من تحالف يضم "العمل" و"ميرتس" والوسطين ولديه 7 مقاعد بالكنيست. ولكن أكسيس، يمينية التوجه.

ومعارضة التعاون مع النواب العرب لا تنحصر فقط في إسرائيل بيتنا، أو غيشر بل ومن داخل تحالف أزرق أبيض نفسه، فقد أبدى النائبان تسفيكا هاوزر ويوزان هندل، رفضا أيضا لحكومة أقلية مدعومة من الأحزاب العربية.

محققو الأمم المتحدة بعد تسع سنوات من النزاع السوري: الأشرار من ينتصرون

أمامهم، وهم مهددون بإمكانية تفشي فيروس كورونا في صفوفهم. ويشير هاني مجالي إلى أن بعض الأطفال يموتون من البرد. ويقول "الأسوأ بالنسبة لي، هو حين أرى أشخاصا يموتون بطريقة عبثية كان يمكن تفاديها"، منددا بعدم تحرك الأسرة الدولية.

وتعرف كارين كونيغ أوبزيد المنطقة وسوريا تحديا بشكل جيد، إذ كانت في الماضي مفوضة عامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وتقول "الأمم محزن جدا. الأشرار ينتصرون. لديهم السلطة والسلاح، والناس العاديون يعانون".

وبالرغم من أن دعواتهم لم تلق أذانا صاغية، واصل المحققون الدوليون

وقال المحقق المصري هاني مجالي الذي انضم إلى اللجنة عام 2017 "بالطبع، هذا الأمر يثير الإحباط". وأضاف "لكننا اعتبرنا أن من واجبا" مواصلة العمل، مبدية قلقه حيال استمرار أعمال العنف كما في محافظة إدلب، آخر معاقل الفصائل المسلحة المعارضة والجهادية، والتي تشهد بعض الخروقات رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين روسيا وتركيا قبل أسبوع.

ونزح حوالي مليون شخص منذ بدء هجوم القوات السورية على إدلب بإسناد جوي من روسيا في ديسمبر. ولجا المدنيون الفارون من أعمال العنف في المحافظة إلى المناطق الواقعة إلى الشمال قرب الحدود التركية المغلقة

لا يخفي محققو الأمم المتحدة مرارتهم حيال استمرار العنف في سوريا، بعد أن قضوا تسع سنوات يتقصون أهوال النزاع هناك، لكنهم ما زالوا مصممين على مواصلة جهودهم لتحقيق العدالة ذات يوم.

وأنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا في أغسطس 2011، بعد أشهر على بدء حملة قمع المظاهرات السلمية، بهدف النظر في الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا البلد وتحديد مرتكبيها. غير أن دمشق لم تسمح لها بدخول سوريا.

وقالت كارين كونيغ أوبزيد، وهي من عناصر اللجنة الثلاثة منذ إنشائها، "كنت اعتقد أن الأمر سيستغرق سنة عمل أو أكثر من ذلك بقليل". وتابعت خلال مقابلة أجرتها قبل أيام من رفع اللجنة تقريرها التاسع عشر هذا الأسبوع في جنيف "لم يخطر لي أننا سنكون على ما نحن عليه الآن".

وبعد تسع سنوات على اندلاع الحرب، ارتفعت حصيلتها البشرية إلى أكثر من 380 ألف قتيل، يضاف إليهم الملايين من اللاجئين والنازحين. ويعد محققو اللجنة التي ترأسها منذ تشكيلها البرازيلي باولو بينيرو، في تقريرهم شنتي الانتهاكات من اغتصاب وتعذيب وإعدامات دون محاسبة وغيرها.

وتتدد اللجنة منذ بدء أعمالها بجرائم الحرب التي يرتكبها أطراف النزاع، والتي يرقى بعضها إلى جرائم بحق الإنسانية، غير أن دعواتها إلى رفع المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية لم تلق استجابة.



ويبقى الأمل قائما